«باناسونيك» تحقق أرباحا بقيمة مليار دولار في الربع الثاني

ارتفعت أرباح شركة باناسونيك كورب اليابانية خلال الربع الثاني بأكثر من ثمانية أمثال نفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 107,8 مليارات ين (1,1 مليار دولار)، ويعود ذلك لسياسة الشركة لخفض انفاقاتها بالإضافة إلى ضعف قيمة الين مقابل الدولار. فيما تراجعت قيمة الين بنحو 20٪ أمام الدولار منذ نهاية ديسمبر مما جعل المنتجات اليابانية أكثر قدرة على المنافسة في الخارج، وادى ذلك إلى تحسين العائدات عند تحويلها إلى داخل البلاد. وتعد هذه الأرباح هي الأولى للشركة منذ ثلاث سنوات مع توقعات بان تبلغ أرباحها التشغيلية 250 مليار ين وان تصل مبيعاتها إلى 7,2 تريليونات ين، وقد تكبدت الشركة خسارة صافية بقيمة 754 مليار ين في العام المالي السابق بسبب ضعف مبيعاتها.

ذكرت في تقريرها أن القطاع المصرفي الكويتي حقق مؤشرات إيجابية عديدة

«بيتك»: نمو القروض لأعلى مستوى لتصل إلى 27,8 مليار دينار في مايو

وتيرة نمو القروض الشخصية (2009 ـ مايو 2013)

وتيرة نمو القروض (2009 ـ مايو 2013)

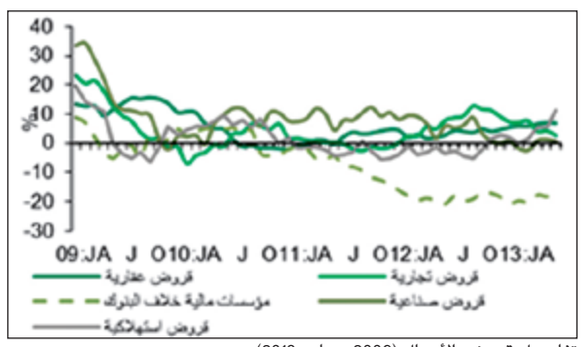

تفاصيل قروض الأعمال (2009 ـ مايو 2013)

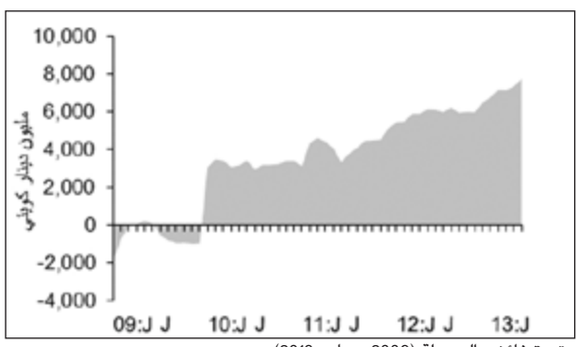

وتيرة فائض السيولة (2009 ـ مايو 2013)

يتوقع أن تظل نسبة القروض المتعثرة ثابتة ما بين 5٪ و6٪ في 2013

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى أن القطاع المصرفي الكويتي حقق مؤشرات ايجابية عديدة لشهر مايو الماضي منها نمو القروض بصورة قوية بنسبة 6,4٪ على أساس سنوي ليصل إلى 27,8 مليار دينار وهو أعلى معدل نمو في 2013، فيما حافظت القروض الشخصية على قوتها بنسبة 12,4٪، ونمت القروض العقارية وتضاعفت قروض الإنشاءات، متوقعا انه في حالة محافظة نمو القروض على هذا الزخم على مدار بقية العام، فإن ذلك سيترجم إلى معدل نمو سنوي بنسبة 6,87٪ لعام 2013.

وأوضح التقرير ان نمو القروض زاد بصورة قوية بنسبة 6,4٪ على أساس سنوي ليصل إلى 27,8 مليار دينار في مايو 2013، وهي أعلى من نسبة الـ5,8٪ على أساس سنوي المسجلة في أبريل 2013.

ويعد هذا النمو بنسبة 6,4٪ هو أعلى معدل نمو هذا العام وهو أيضا النمو الأقوى منذ نوفمبر 2009.

وجاء النمو القوي للقروض خلال الشهر بدعم من قروض القطاع الاستهلاكي بالإضافة إلى قطاع الأعمال.

واضاف التقرير ان القروض الشخصية، والتي تمثل 37,8٪ من إجمالي القروض غير المسددة، حافظت على قوتها بنمو بنسبة 12,4٪ على أساس سنوي لتصل إلى 10,5 مليارات دينار في مايو 2013.

وجاءت القروض الشخصية مدعومة بقوة نمو القروض التي تسدد على أقساط بنسبة 18,8٪ على أساس سنوي لتصل إلى 6,4 مليارات دينار خلال الشهر.

وفي الوقت ذاته، ظل نمو القروض الاستهلاكية قويا ليسجل نسبة 16,2٪ على أساس سنوي في مايو 2013، على الرغم من أنه جاء أقل بقليل من معدل النمو المسجل في أبريل 2013 وهو 17,2٪ على أساس سنوي.

وفيما يتعلق بالقروض التجارية، افاد التقرير بأنه قد نمت القروض العقارية، والتي تسهم بنسبة 26,2٪ من إجمالي القروض غير المسددة، بنسبة 6,9٪ على أساس سنوي لتصل إلى 7,3 مليارات دينار في مايو 2013.

وتضاعف معدل نمو قروض الإنشاءات ليصل إلى نسبة 11,3٪ على أساس سنوي حيث سجل النمو نسبة 5,5٪ على أساس سنوي في أبريل 2013.

هذا، وقد تباطأ نمو القروض الصناعية لتسجل 2,7٪ على أساس سنوي في مايو مقابل 4,3٪ على أساس سنوي في أبريل 2013.

أما بالنسبة لقروض قطاع التجارة، فقد اشار التقرير الى انها سجلت انخفاضا في معدل النمو لتصل إلى 0,7٪ على أساس سنوي في مايو 2013 مقابل 1,3٪ على أساس سنوي في أبريل 2013، بينما استمر تراجع نمو القروض للمؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة 17,3٪ على أساس سنوي في مايو 2013.

وذكر التقرير انه خلال الخمسة أشهر الأولى من 2013، نما إجمالي القروض غير المسددة بنسبة 3,4٪. وفي حالة محافظة نمو القروض على هذا الزخم على مدار بقية العام، فإن ذلك سيترجم إلى معدل نمو سنوي بنسبة 6,87٪ لعام 2013.

وبنظرة أكثر تحفظا (أي في حالة عدم محافظتها على نفس الزخم)، توقع التقرير أن تسجل القروض نموا يتراوح بين 5٪ و6٪ في 2013 (2012: 5٪) مدعومة من قبل الاستهلاك المحلي بعد زيادة رواتب موظفي القطاع العام بنسبة 25٪ وزيادة معاشات التقاعد الحكومية بنسبة 12,5٪ والتي تم الإعلان عنها في 2012.

وعلى صعيد القطاع التمويلي افاد التقرير بأنه قد نما إجمالي الودائع بنسبة 10٪ على أساس سنوي ليصل إلى 35,6 مليار دينار في مايو 2013 في حين سجل نمو بنسبة 9,3٪ على أساس سنوي في أبريل 2013.

وزادت ودائع القطاع الخاص بنسبة 10,5٪ على أساس سنوي لتصل إلى 30,6 مليار دينار خلال مايو 2013، بينما زادت ودائع القطاع العام بنسبة 6,3٪ على أساس سنوي في الشهر نفسه لتصل إلى 4,8 مليارات دينار.

وعلى هذا النحو، فإن النظام المصرفي الكويتي يتمتع بوجود سيولة كبيرة مع بلوغ نسبة القروض إلى الودائع 78,16٪ في مايو 2013 مقابل 78,9٪ في أبريل 2013، حيث تمت ترجمة ذلك إلى ارتفاع فائض سيولة النظام المصرفي إلى 7,77 مليارات دينار في مايو من مبلغ الـ 7,63 مليارات دينار المسجلة في أبريل 2013.

وجاء في التقرير انه خلال الثلاثة اشهر الأولى من 2013، نما إجمالي الودائع بنسبة 6,6٪. وإذا استمر نمو الودائع بهذا الزخم لبقية العام، فإن ذلك سيترجم إلى معدل نمو سنوي بنسبة 15,7٪ لعام 2013 (2012: 8,6٪). وعلى هذا، فإن فائض السيولة في النظام المصرفي قد ترتفع وتيرته في نهاية 2013 ليسجل 9,6 مليارات دينار (2012: 6,5 مليارات دينار)، مع توقعات ببلوغ معدل القروض إلى الودائع 75,27٪ كما في ديسمبر 2013.

وستواصل الودائع كونها الممول الأساسي للنظام المصرفي حيث إن البنوك الكويتية لديها فائض في الإيداعات الحكومية وشبه الحكومية، مما يسمح للبنوك بإدارة الودائع استنادا إلى فرص الإقراض.

ولفت التقرير الى انه فيما يتعلق بجودة الأصول، كان من المتوقع أن تبلغ القروض المتعثرة في الكويت ذروتها في عام 2012 بالنسبة لمعظم البنوك وفي عام 2013 لبعض البنوك، مع تحسن تدريجي في نوعية الأصول.

إلا أن تكاليف الانخفاض في القيمة ستستمر في كونها مرتفعة بالنسبة لبعض البنوك في عام 2013 نظرا للحاجة إلى تحسين الاحتياطي المنخفض لخسائر البنوك.

وتوقع التقرير أن تظل نسبة القروض المتعثرة ثابتة ما بين 5٪ و6٪ في 2013 (2012: 5,7٪ معدل ثمانية بنوك شملها البحث) بدعم من النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي والذي يأتي على خلفية ارتفاع أسعار النفط مما يضمن قوة الموقف المالي والمحافظة على الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى مرونة الاستهلاك المحلي في أعقاب زيادة رواتب موظفي القطاع العام ومعاشات التقاعد، فضلا عن إعادة تنظيم البنوك لميزانياتها العمومية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2009/2008.

وأشار التقرير الى ان البنوك الكويتية تتمتع بامتلاكها مستويات عالية من الرسملة، حيث جاء معدل إجمالي كفاية رأس المال بمتوسط 19,6٪ كما في نهاية عام 2012، وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية والبالغ 12٪.

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 54 عقارا

تداول 106 عقارات خاصة بقيمة 37,9 مليون دينار و56 عقاراً استثمارياً بـ 38 مليوناً

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 9 الى 13 يونيو الماضي أن هناك ارتفاعا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 2 إلى 5 يونيو الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 106 عقارات بمبلغ قدره 37,9 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 56 عقارا بقيمة 38,4 مليون دينار، وبلغ عدد العقار التجاري عقارا واحدا بقيمة 270,6 ألف دينار وبلغ عدد عقار المخازن عقارين بقيمة 8,3 ملايين دينار ولم يشهد عقار الشريط الساحلي أو الحرفي أي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 9 الى 13 يونيو الماضي بلغ 165 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق، حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 153 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 12 عقارا، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 3 عقارات مقارنة بالأسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 21 عقارا ، كما ارتفع مؤشر عقار المخازن بواقع عقارين وانخفض العقار التجاري بواقع 7 عقارات وانخفض المؤشر بواقع عقار واحد لعقار المعارض واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقار الشريط الساحلي خلال هذا الأسبوع.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 9 إلى 13 يونيو الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 5 عقارات بمبلغ قدره مليونا دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري 7 عقارات بقيمة 7,9 ملايين دينار ولم يشهد العقار التجاري أو المخازن أو الصناعي أي تحرك خلال هذا الأسبوع.

أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 12 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة 10 عقارات وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع عقارين.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص أن مؤشره انخفض بواقع 5 عقارات واستقر المؤشر بواقع 7 عقارات للعقارات الاستثمارية واستقر مؤشر بواقع صفر عقار للعقارات التجارية وعقارات المخازن خلال هذه الفترة.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 9 إلى 13 يونيو الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 54 عقارا تداول منها 34 عقارا في العقار الخاص و20 عقارا في العقار الاستثماري أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

حولي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 53 عقارا تداول منها 27 عقارا في العقار الخاص و26 عقارا في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص و6 عقارات في العقار الاستثماري خلال هذا الأسبوع.

الفروانية ثالثاً

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 18 عقارا تداول منها 11 عقارا في العقار الخاص و5 عقارات في العقار الاستثماري وعقارين في عقار المخازن وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الاستثماري خلال هذا الأسبوع.

مبارك الكبير رابعاً

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الرابعة من خلال تداول 16 عقارا تداول منها 12 عقارا في العقار الخاص و4 عقارات في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

العاصمة والجهراء خامساً

وجاءت محافظتا العاصمة والجهراء في المرتبة الخامسة مكررا من خلال تداول 12 عقارا في كل محافظة على حدة.

أما محافظة العاصمة فقد تداول منها 11 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار التجاري وفي الوكالات العقارية شهدت المحافظة تداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا ألأسبوع.

وفي محافظة الجهراء تداول 11 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

● عاطف رمضان

21 صفقة بقيمة 42 مليون دينار

كشفت احصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 9 الى 13 يونيو الماضي عن 21 صفقة مليونية بقيمة 42 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.

وكانت هذه الصفقات عبارة عن 16 صفقة تمت في العقار الاستثماري و3 صفقات تمت في العقار الخاص وصفقتين تمت في عقار المخازن.

اما الـ 16 صفقة التي تمت في العقار الاستثماري فكانت عبارة عن بناية مساحتها 737 مترا مربعا بقيمة 1,3 مليون دينار كائنة بمنطقة السالمية وبناية مساحتها 776 مترا مربعا بقيمة 1,5 مليون دينار كائنة بمنطقة السالمية وبناية مساحتها 1126 مترا مربعا بقيمة 2,5 مليون دينار كائنة بمنطقة السالمية وبناية مساحتها 814 مترا مربعا بقيمة 1,7 مليون دينار كائنة بمنطقة حولي وبناية مساحتها 754 مترا مربعا بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة بمنطقة حولي وبناية مساحتها 634 مترا مربعا بقيمة مليون دينار كائنة بمنطقة حولي وبناية مساحتها 1869 مترا مربعا بقيمة 1,5 مليون دينار كائنة بمنطقة حولي وبناية مساحتها 1191 مترا مربعا بقيمة 1,5 مليون دينار كائنة بمنطقة حولي وبناية مساحتها 671 مترا مربعا بقيمة 1,5 مليون دينار كائنة بمنطقة حولي وبناية مساحتها 665 مترا مربعا بقيمة 1,5 مليون دينار كائنة بمنطقة حولي وبناية استثمارية بواجهات تجارية مساحتها 2093 مترا مربعا بقيمة 3,5 ملايين دينار كائنة بمنطقة حولي وارض مساحتها 750 مترا مربعا بقيمة مليون دينار كائنة بمنطقة حولي وبناية مساحتها 1019 مترا مربعا بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة بمنطقة الفروانية وبناية مساحتها 750 مترا مربعا بقيمة 1,3 مليون دينار كائنة بمنطقة الفنطاس وارض مساحتها 4987 مترا مربعا بقيمة 3,1 ملايين دينار كائنة بمنطقة المهبولة وبناية مساحتها 1000 متر مربع بقيمة 1,8 مليون دينار كائنة بمنطقة الجهراء.

هذا بالاضافة الى 3 صفقات تمت في العقار الخاص عبارة عن بيت مساحته 1000 متر مربع بقيمة 1,1 مليون دينار كائن بمنطقة النزهة واراض مساحتها 2900 متر مربع بقيمة 1,5 مليون دينار كائنة بمنطقة الفنيطيس وارض مساحتها 4000 متر مربع بقيمة 4,4 ملايين دينار كائن بمنطقة المسيلة.

كذلك كانت هناك صفقتان تمتا في عقار المخازن عبارة عن ارض مساحتها 1000 متر مربع بقيمة 1,6 مليون دينار كائنة بمنطقة العارضية وقسيمة تخزينية مساحتها 5123 مترا مربعا بقيمة 6,7 ملايين دينار كائنة بمنطقة العراضية.

نمو بـ 30٪ لأرباح 7 مصارف مدرجة

خبراء: توقعات بقفزة في أرباح قطاع البنوك

محمد العمر

وليد الحوطي

عبد الله السميط

توقع وليد الحوطي رئيس مجلس إدارة المجموعة السعودية للمشاريع القابضة التابعة لمجموعة بيت الأوراق المالية الكويتية أن تستفيد البنوك الكويتية من المشاريع التنموية المقبلة، ورشح القطاع لمزيد من النمو في الفترة المقبلة وقفزة في الأرباح.

وكانت الكويت شهدت الأسبوع الماضي انتخابات لبرلمان جديد، وقال الحوطي إن الاقتصاديين يطالبون البرلمان والحكومة الجديدة المرتقبة بدعم قطاعات البنوك والاستثمار، فالقطاع الخاص الكويتي استطاع أن يكون مثالا يحتذى في توسعاته وإنجازاته، والمطلوب هو دعمه في الفترة المقبلة. وقال الحوطي في تصريح لـ «العربية» إن هناك مطالب تشريعية عدة لقوانين تحتاج الى التعديل لتصبح جاذبة للمستثمرين كقوانين الخصخصة والـ B.O.T، وقال إن الحكومات تمر بمراحل، تكون أمنية أحيانا واقتصادية أحيانا أخرى، وإن المرحلة الحالية في الكويت تتطلب حكومة اقتصادية.

ويعد القطاع المصرفي، أكثر القطاعات المستفيدة من خطة التنمية، فقد بلغت أرباح 7 بنوك مدرجة في البورصة 1,260 مليار دولار خلال النصف الأول من 2013 بارتفاع 30٪ عن الفترة المقابلة من 2012.

ورغم أنه مازالت هناك 3 بنوك غير معلنة، إلا أن النتائج جاءت لتعطي مؤشرات إيجابية عن التحول في القطاع بفضل التسويات التي أجرتها البنوك مع العملاء وأيضا للتحسن في الاقتصاد الكويتي بشكل عام.

وقال الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي محمد العمر إن المؤشرات الاقتصادية جيدة وإن البنوك تلاحظ نشاطا قويا للمشاريع التنموية الضخمة، كالمستشفيات والجسور والإنشاءات في المدن السكنية. وقال العمر إن نتائج بيت التمويل شهدت نموا في الأرباح الفصلية بنسبة 21٪ ونموا بـ18٪ للنصف الأول من 2013 وأن البنك حقق معدل كفاية رأس المال بنسبة 16,36٪.

ورغم ذلك، يواصل «بيتك» تكوين مخصصات احترازية حيث بلغت 103 ملايين دينار (361 مليون دولار) في النصف الأول، لكن العمر قال إن نسبة القروض المتعثرة في النصف الأول من 2013 انخفضت إلى 6٪ من 11٪ في الفترة المقابلة. وأضاف أن نسبة 52٪ من إيرادات البنك من خارج الكويت.

وفي السياق نفسه، قال نائب رئيس المديرين العامين في بنك الأهلي الكويتي عبدالله السميط إن نسبة القروض المتعثرة في البنك انخفضت من 5,25٪ الى 2,68٪ بفضل التسويات التي أجراها البنك في الربع الثاني من هذه السنة.

وتوقع السميط استمرار هذه التسويات التي تتم بشكل ودي، وهي تعطي مؤشرات جيدة عن التحسن في الوضع الاقتصادي. وكانت أرباح البنك في الربع الثاني نمت بنسبة 4٪ إلى 36 مليون دولار، لكن أرباح النصف الأول انخفضت 18٪ إلى 50 مليون دولار، وعزا السميط ذلك إلى ارتفاع المخصصات.